دفاعا عن التّعدّديّة:

صحافة تونس بلون واحد طيلة أسبوع

الطريق الجديد

في ندوة صحافية مشتركة: إدارات "الطريق الجديد" ، "الموقف" و "مواطنون" تقرّر الإحتجاب احتجاجا على تضييقات ومحاصرة السلطة

أعلنت إدارات صحف "الطريق الجديد" و"الموقف" و"مواطنون" خلال ندوة صحفية انتظمت يوم الاثنين 9 نوفمبر الجاري بمقر صحيفة "الطريق الجديد" عن قرارها حجب صحفها الثلاث عن الصدور لمدة أسبوع، في إطار تحرك جماعي احتجاجا على ارتفاع وتيرة الحصار والتضييقات المفروضة على صحفهم من قبل السلطة، وآخرها إلزام وزارة الداخلية أصحاب المطابع بالامتناع عن تسليم كمية النسخ المرصودة لإدارة كل صحيفة وتسليم كافة النسخ المسحوبة إلى شركة التوزيع " sotupresse"

مما يعني منع الجرائد من التصرف في جزء هام من الأعداد المسحوبة وخصوصا بالنسبة لأصحاب الإشتراكات والمنظمات الحزبية والأرشيف، هذا فضلا عن الحجب المقنع الذي تتعرض له هذه الصحف طيلة الفترة الأخيرة.

وقد تعهد كل من هشام سكيك مدير تحرير صحيفة "الطريق الجديد" ورشيد خشانة رئيس تحرير صحيفة "الموقف" وعبد اللطيف عبيد أحد المسؤولين عن صحيفة "مواطنون" بـ"العودة للتشاور من أجل اتخاذ الخطوات التي يمليها الوضع في صورة عدم تراجع السلطة عن التدابير اللاقانونية التي اتخذتها لفرض الحصار والحيلولة دون توزيع هذه الصحف بصورة عادية.

هشام سكيك مدير تحرير "الطريق الجديد": وزارة الداخلية أصبحت تتفنن في اختلاق أنواع جديدة من المضايقات.

استعرض هشام سكيك مديرتحرير صحيفة "الطريق الجديد " في افتتاح الندوة الصحفية أنواع المضايقة والمحاصرة التي تتعرض لها صحف "الموقف" و"مواطنون" والطريق الجديد" وقال:ـ " لقد ارتفعت وتيرة التضييقات خلال الفترة الأخيرة حتى أصبحت لا تحتمل، حيث زيادة على تواصل مسلسل الحجز المقنع والمضايقة التي تتعرض لها صحيفة "الطريق الجديد" خصوصا خلال فترة الانتخابات، فقد أصبحت وزارة الداخلية تتفنن في اختلاق أنواع جديدة من المضايقات.

ففضلا عن الحجز المقنع الذي استهدف الأعداد الأخيرة من الصحيفة، عمدت وزارة الداخلية إلى إجبار أصحاب المطابع على عدم تسليمنا كمية النسخ التي تعودنا تسلمها كل أسبوع لكي ترسلها إلى أصحاب الاشتراكات وتوزعها على أصدقاء ومناضلي الحركة، حيث أصبحت شركة التوزيع، بمقتضى هذا القرار اللاقانوني، تتسلم جميع النسخ مما اضطرنا للجوء إليها لكي نُسلمنا كمية من نسخ العدد الأخير، وقد واجهتنا عديد التعطيلات جراء المشاورات بين المسؤولين قبل الظفر بمطلبنا.

هذه الترتيب المفاجئة والتي تتنافى مع قوانين وعقود التوزيع أدخلت علينا تشويشا وارتباكا كبيرين، خاصة فيما يتعلق بتأمين إرسال الأعداد الخاصة بالمُشتركين، حيث أصبحنا تحت رحمة شركة التوزيع وهو ما ولد لدينا شعورا بالاختناق المتواصل جراء هذه التضييقات، التي امتدت لتشمل حرماننا من الأشهار العمومي بالنسبة إلى العدد الأخير، بعد أن امتنعت وكالة الاتصال الخارجي عن مدنا بحصتنا المعهودة.

ونظرا لكل ما سبق استعراضه من حواجز وعراقيل تضعها السلطة في طريق صحفنا لمزيد محاصرتها ومنعها من الانتشار، فقد قررنا الاحتجاب عن الصدور خلال هذا الأسبوع حتى تبقى تونس أسبوعا بلون إعلامي واحد، محرومة من صوت المعارضة،حتى نطلق صيحة فزع ونلفت الأنتباه إلى ما تكابده صحافة المعارضة من تضييقات. وسيبقى المسؤولون عن هذه الصحف في حالة تشاور وتنسيق لاتخاذ أشكال أخرى من التحركات ان لزم الأمر.

رشيد خشانة رئيس تحرير صحيفة "الموقف": لأول مرة في تاريخ البلاد، تونس بلا صحف معارضة.

استهل رشيد خشانة رئيس تحرير صحيفة "الموقف" مداخلته خلال الندوة الصحفية بالقول:" ليس من الهين أن تكون تونس بلا صحف معارضة، فهذا يحدث للمرة الأولى في تاريخ البلاد".

واعتبر رئيس تحرير "الموقف" أن الإجراء الأخير المفروض على أصحاب المطابع يُعد خطوة مُتقدمة في التصعيد وقال:"يريدون إجبارنا على الاحتجاب القسري، والإجراءات الأخيرة ليست سوى حلقة متقدمة في إطار سلسلة من المضايقات المفروضة على صحف المعارضة والمتمثلة في الحجز المقنع لبعض الأعداد وغلق مصادر الخبر في وجهها، بامتناع الإدارات عن مد الصحفيين بالمعطيات المطلوبة، هذا فضلا عن حرمان صحفيينا من بطاقات الصحافي المُحترف".

أما بخصوص إجراءات التوزيع فقد أكد رئيس تحرير "الموقف" أن العقد المبرم مع شركة التوزيع يقتضي أن "تسلم لها ما نراه صالحا لتتكفل بتوزيعه على ألا يكون هناك تضاربا في شبكات التوزيع"، وبالتالي ليس هناك أي مسوغ قانوني لإجبار المطابع على تسليم كامل الكميات المسحوبة إلى شركة التوزيع".

وشدد رئيس تحرير "الموقف" في نهاية مداخلته على أن الرد المرحلي على هذه التضييقات سوف يكون بإضراب إنذاري يتمثل في احتجاب احتجاجي لمدة أسبوع في انتظار العودة إلى التشاور بين مسؤولي الصحف لتحديد الخطوات الاحتجاجية القادمة إذا تواصلت المضايقات.

عبد اللطيف عبيد مُمثل هيئة تحرير "مواطنون": نتكبد خسائر بمئات الدنانير اسبوعيا.

استعرض عبد اللطيف عبيد مُمثل هيئة تحرير "مواطنون" جملة المضايقات التي استهدفت جريدته منذ انبعاثها وقال: " ما تعانيه صحيفة "مواطنون" شيء لا يطاق. فقد خُلقت مكائد كثيرة لشراء ذمم صحفيين عملوا بالجريدة قصد إحداث الفتنة داخل إدارتها، هذا فضلا على تواصل حرماننا من الدعم ومن الأشهار العمومي ومواصلة التضييقات الكبيرة المفروضة على صحيفتنا والتي كبدتنا خسائر مالية كبيرة. وقد تزايدت هذه التضييقات خلال الفترة الأخيرة ، حيث لم نعد نصل نقاط البيع سوى نسخة واحدة من كل عدد، خاصة في المناطق الداخلية للبلاد وغالبا ما يتسلم هذه النسخة معتمد الجهة للإطلاع عليها".

وأضاف مسؤول التحرير في "مواطنون" أنه ومنذ حوالي سبعة أشهر نزلت مبيعات الجريدة إلى ما دون النصف، مما جعلها تتكبد خسائر بمئات الدنانير أسبوعيا، وكل هذا يتنزل في إطار المراهنة على تعجيزنا وكتم أصوات المعارضة الجادة في البلاد."

واعتبر عبد اللطيف عبيد أنه " من العار على تونس أن تُقمع فيها الصحافة" وتساءل " إذا كانت جميع النسخ ستتصرف فيها شركة التوزيع، فمن سيوزع صُحفنا على المشتركين بما في ذلك اشتراكات بعض المؤسسات الرسمية، وكيف سنحتفظ بالأعداد الخاصة بأرشيف الصحيفة؟".

التضييق سيزيد من إصرارنا على الدفاع عن حقنا.

وفي ردودهم على أسئلة الصحفيين قال هشام سكيك مدير تحرير "الطريق الجديد":" إنّ الهدف من احتجابنا الاحتجاجي إشعار السلطة بخطورة ما أقدمت عليه، كي تتراجع عن تلك الإجراءات وتعود الأمور إلى ما كانت عليه، بما في ذلك إن أرادوا، التضييق العادي... إلى أين نحن ذاهبون؟ الواضح لدينا أن هذه التضييقات لن تثنينا عن القيام بدورنا والدفاع عن حقنا في تبليغ رأينا. وعن حق المواطن في الإطلاع على هذا الرأي.

هذه العمليات لن تؤدي إلى بقائنا في بيوتنا، بل إنها لن تزيدنا إلاّ إصرارا على الدفاع عن حقوقنا بكل عقلانية وبكل هدوء. وأمام هذا السلوك الذي يمارس ضد صحفنا وضد الصحفيين يجعلني أتساءل: من يشوه صورة تونس في الخارج؟"

أما رشيد خشانة رئيس تحرير "الموقف" فقال: "ما نتعرض له صحف المعارضة يراد منه قتل الصوت الحر والسلطة نريدنا أن نتوقف إلى الأبد. وهذه القطرة أفاضت الكأس ونحن نعول على تضامن المجتمع المدني وعلى قوتنا المعنوية في الدفاع عن حقنا."

من العار التضييق على حرية الرأي والصحافة

LA TUNISIE SANS JOURNAUX D'OPPOSITION

Pour défendre
la liberté
d'expression

Attariq aljadid

LES TROIS JOURNAUX DE L'OPPOSITION S'ARRETENT DE PARAITRE PENDANT UNE SEMAINE

Dans une conférence de presse commune tenue dans les locaux d'Attariq Al Jadid,, les trois journaux de l'opposition : Attariq Al Jadid, Al Mawqif et Mouwatinoun, ont annoncé leur décision de ne pas paraître pendant une semaine « cette action commune constituant un avertissement » pour exiger l'annulation de nouvelles mesures prises ces derniers jours par les autorités , qui « constituent une atteinte à la liberté de la presse ». Les responsables des rédactions des trois journaux ont publié le communiqué commun suivant :

COMMUNIQUE

Les trois journaux de l'opposition: Mouatinoun, Al Mawqif et Attariq Al Jadid, sont en butte à des mesures de restriction et à des entraves sans précédent, consistant essentiellement à les empêcher de disposer des exemplaires qui leur sont habituellement remis par les imprimeries. Les autorités viennent, en effet, d'exiger des imprimeurs de ne remettre aucun exemplaire de ces journaux à leurs propriétaires et de remettre tout le tirage à la société de diffusion Sotupresse, ce qui laisse la porte ouverte à la manipulation de la distribution de nos journaux et aux saisies déguisées.

Cette nouvelle mesure constitue une violation flagrante des relations commerciales entre deux parties, relations dans lesquelles les autorités n'ont aucun droit de s'immiscer, de quelque manière que ce soit, d'autant plus que l'expérience de cette semaine a montré que l'application de cette mesure a servi de couverture à la non distribution dans les points de vente d'une partie importante des exemplaires imprimés. Ces nouvelles mesures constituent donc une atteinte à la liberté de la presse et une tentative de désorganisation et d'étouffement commercial des journaux de l'opposition, afin de les pousser à cesser de paraître de leur propre initiative.

Devant cette escalade inadmissible, les responsables des rédactions des trois journaux se sont concertés et ont décidé:

1- de refuser ces nouvelles mesures et de considérer que leurs journaux ne sont nullement tenus de les appliquer ;
2- de ne pas paraître pendant une semaine, cette action commune constituant un avertissement pour exiger l'annulation de ces mesures illégales ;
3- de suivre l'évolution de la situation et de se concerter de nouveau afin de prendre les décisions qui s'imposent, y compris le recours à d'autres formes de protestation si les autorités persistent à entraver la distribution de leurs journaux ;
4- d'exiger la levée de toutes les restrictions imposées à leurs journaux, y compris le fait de les priver des annonces légales et d'exclure Al Mawqif et Mouwatinoun des subventions publiques et de la compensation sur le papier d'impression, qui constituent un droit pour les journaux de l'opposition dans toutes les sociétés démocratiques.

Tunis, le 9 novembre 2009

Le Rédacteur en chef d'Al Mawqif

Le Directeur de la rédaction d'Attariq Al Jadid

Le Rédacteur en chef de Mouwatinoun